الأمم المتحدة

A/BUR/58/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
6 April 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

مكتب الجمعية العامة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هونتي (رئيس الجمعية العامة) . . . . . (سانت لوسيا)

المحتويات

تنظيم أعمال الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-52220 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

تنظيم أعمال الدورة العادية الثامنة والخمسين للجمعية العامة وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من الأمين العام (A/BUR/58/1 وCorr.1 وadd.1)

الفرع ثانياً: تنظيم الأعمال

١ - أحاطت اللجنة علماً بالفقرات ١ إلى ٣٩ من الفرع ثانياً (العناوين ألف إلى ميم) من مذكرة الأمين العام (A/BUR/58/1. وCorr.1) وقرَّرت أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى ما يرد فيها من معلومات وتوصيات من أجل اتخاذ إجراءات.

٢ - **الرئيس:** استرعى اهتمام اللجنة إلى الفقرة ٦ من مذكرة الأمين العام وقال إنه يثق بأنه سوف يتلقى في القريب العاجل من كل نائب لرئيس الجمعية العامة رسالة تتعلق بتعيين فردٍ للاتصال طيلة أمد الدورة.

الفرع ثالثاً: ملاحظات على تنظيم أعمال الجمعية العامة

٣ - قرَّرت اللجنة استرعاء اهتمام الجمعية العامة إلى المعلومات الواردة في الفرع ثالثاً.

الفرع رابعاً: إقرار جدول الأعمال

٤ - **الرئيس:** استرعى انتباه اللجنة إلى الفرع رابعاً وإلى التعديلات في مذكرة الأمين العام الواردة في الإضافة (A/BUR/58/1/Add.1).

الفقرات ٤٤ إلى ٤٦

٥ - قرَّرت اللجنة أن تحيط علماً بالفقرات ٤٤ إلى ٤٦.

الفقرة ٤٧ (إدراج بنود)

البنود ١ إلى ٣

٦ - **الرئيس:** قال إن الجمعية العامة عالجت بالفعل البنود ١ إلى ٣.

البنود ٤ إلى ٢٨

٧ - قرَّرت اللجنة توصية الجمعية العامة بإدراج البنود ٤ إلى ٢٨ في جدول أعمال اللجنة الثامنة والخمسين.

البند ٢٩ (مسألة جزيرة مايوت القمرية)

٨ - **الرئيس:** قال إن الجمعية العامة قرَّرت في جلستها العامة الحادية والثلاثين من دورتها السابعة والخمسين المعقودة يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إدراج البند ٢٩ في مشروع جدول الأعمال وهو يفهم أن الأمر بحاجة إلى مزيد من المشاورات في هذه المسألة ويرى أن اللجنة ترغب في انتظار نتائجها.

٩ - وقد تقرَّر ذلك.

البنود ٣٠ إلى ٩١

١٠ - قرَّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإدراج البنود ٣٠ إلى ٩١ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

البند ٩٢ (مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، خوان دي نوفا، يوروبا وباساس دا إنديا)

١١ - **السيد فال** (السنغال): قال إنه بعد التشاور مع ممثلي فرنسا ومدغشقر فهو يود أن يقترح تأجيل هذا البند وإدراجه على جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

١٢ - **السيد هوشيت** (لكسمبورغ): قال إن وفده يؤيد اقتراح ممثل السنغال.

١٣ - **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في التوصية للجمعية العامة بتأجيل نظر البند المطروح إلى دورتها التاسعة والخمسين وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

١٤ - وقد تقرَّر ذلك.

البنود ٩٣ إلى ١٦٢

١٥ - قرَّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإدراج البنود ٩٣ إلى ١٦٢ في جدول أعمال اللجنة الثامنة والخمسين.

البند ١٦٣ (تمويل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار)

١٦ - قرَّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأن تدرج البند ١٦٣ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الوثيقة (A/58/141).

البند ١٦٤ (السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية)

١٧ - **الرئيس:** قال إن تونس اقترحت إدراج البند في الوثيقة A/58/142. وقد طلب ممثل تونس المشاركة في مناقشة البند عملاً بالقاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

١٨ - بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ السيد حَشَّاني (تونس) مكانه على مائدة اللجنة.

١٩ - **السيد حَشَّاني** (تونس): قال إن كثيراً من الدول الأعضاء تؤيِّد إدراج البند المطروح في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين وأن اجتماعاً لمائدة مستديرة للوزراء وكبار مسؤولي التربية البدنية والرياضة من جميع أنحاء العالم عُقد يومي ٩ و١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وناقش الأهمية العريضة لمثل هذه الأنشطة وقد لقيت مبادرة تونس مساندة من جانب البلدان التي حضرت مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في مابوتو في الفترة من ٤ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ كما أن مجموعة الـ ٧٧ ومنظمة المؤتمر الإسلامي أيدتا بدورهما الاقتراح بإعلان سنة دولية للرياضة والتربية البدنية.

٢٠ - ومضى يقول إن الرياضة والتربية البدنية من شأنهما تعزيز الصحة والتنمية البدنية والانسجام الاجتماعي والتسامح والحوار والتشاور وهي تكفل تجربة للتضامن والتعاون مما يساعد على دعم ثقافة السلام، وينبغي حماية الرياضيين فضلا عن التعاون في مجالات تشمل وضع اتفاقية دولية ضد تعاطي العقاقير في الرياضة.

٢١ - ومع إضافة بند جديد على جدول الأعمال فإن المجتمع الدولي سيكون بوسعه مناقشة مثل هذه المسائل. وسوف يأتي الإعلان عن سنة دولية للرياضة والتربية البدنية ليركِّز الاهتمام على الأهداف المطروحة وتونس والبلدان التي ما برحت تؤيِّد هذا الاقتراح سوف تعمل على إيلاء الرياضة الدور الذي تستحقه في التعليم بحكم ما تنطوي عليه من إمكانات لتحسين الرفاه والبيئة الاجتماعية وتعزيز السلام.

٢٢ - وخلُص إلى القول بأن بند الأعمال المقترح فريد في بابه ولا يكرر مضمون البنود الأخرى، كما أن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنبثقة عن الأمم المتحدة والمعنية بالرياضة من أجل التنمية والسلام، التي يشارك في ترأسها أدولف أوغي المستشار الخاص للأمين العام المعني بالرياضة من أجل التنمية والسلام وكارول بيلاَّمي، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تحت عنوان ''الرياضة كأداة للتنمية والسلام: نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية'' إنما يعزِّز إيمان تونس بأن الجمعية العامة يمكن أن توفر التوجيه القيِّم في استخدام الرياضة من أجل دعم السلام والتنمية.

٢٣ - انسحب السيد حَشَّاني (تونس).

٢٤ - **السيدة تسنيم** (بنغلاديش): قالت إن وفدها يؤيِّد الاقتراح باعتبار أن التربية البدنية والرياضة تؤديان إلى تعزيز

الثقة والتضامن والتعاون والانسجام الثقافي في عقول الشباب وإلى تحسين التقدم الاجتماعي. ولأن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد والقدرات في هذا المجال، فإن للأمم المتحدة مسؤولية عن زيادة الوعي بالقضية ومساعدة تلك البلدان على بلوغ مستويات رفيعة في التربية البدنية والرياضة. وبنغلاديش ملتزمة بنشر ثقافة للسلام وعدم العنف في عقول أبناء العالم من خلال التربية والدعوة والتوعية وهي تتطلع إلى المساعدة على إعلان سنة دولية للرياضة والتربية البدنية.

٢٥ - **السيد مُبارز** (اليمن): قال إن وفده ينظر بعين التقدير إلى مبادرة تونس لأن جهود المجتمع الدولي من أجل بلوغ السلم والأمن تتطلب مواصلة المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء ولأنها تشكِّل المرة الأولى التي يتم فيها تخصيص بند من بنود جدول الأعمال لدور التربية البدنية والرياضة لتعزيز التنمية.

٢٦ - **السيد أبو طاهر** (المغرب): أثنى على مبادرة تونس باعتبار أن الرياضة يمكن استخدامها لتعزيز التنمية والسلام. كما أن البند المقترح جديد كل الجِدَّة وهو مهم للغاية بالنسبة للمناخ العالمي الراهن ولسوف يساعد المجتمع الدولي على بناء التضامن والتفاهم والتسامح وقد ناقشت مجموعة الـ ٧٧ بالفعل تأييدها للاقتراح وسوف تواصل مناقشة المسألة مع وزراء خارجية أعضائها بغية إدراجه في إعلان وزاري.

٢٧ - **السيد فال** (السنغال): قال إن اقتراح تونس يستحق التأييد من أجل نفس الأسباب الوجيهة التي طرحها الآخرون بالفعل ولدى انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٣ في مابوتو، أيَّد رؤساء الدول والحكومات إعلان عام ٢٠٠٤ ليكون السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية وشجَّعوا على اتخاذ قرار في هذا الشأن باعتبار أن التربية البدنية والرياضة تساعدان على تخطي عدم المساواة الاجتماعية وتشجيع الحوار بين الشعوب والدول.

٢٨ - **السيد ظريف** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إعلان سنة دولية للرياضة والتربية البدنية سوف يتيح فرصة لمعالجة كثيرٍ من القضايا على نحو ما شرحه ممثل تونس، وقد أيَّدت منظمة المؤتمر الإسلامي كذلك المبادرة كما سيعلن وزراؤها في نيويورك هذا التأييد أمام الجمعية العامة.

٢٩ - **الرئيس**: قال إن عدداً من ممثلي الدول الأعضاء الأخرى طلبوا المشاركة في مناقشة البند وانه إذا لم يسمع اعتراضاً فلسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على طلباتهم.

٣٠ - وقد تقرَّر ذلك.

٣١ - بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ مقعده على مائدة اللجنة كل من السيد هيلغ (سويسرا)، السيد زيدان (لبنان)، السيد دانغ رويكا (غابون)، السيد روكيخو خوال (كوبا)، السيد بنمهيدي (الجزائر) والسيد رشدي (مصر).

٣٢ - **السيد هلغ** (سويسرا): قال إن وفده يؤمن بعمق بأن الرياضة تنطوي على إمكانيات لتعزيز التنمية وخاصة في الأجزاء الهَشَّة والتي تواجه مشاكل في العالم وهو يؤيِّد مبادرة تونس وسوف يبذل قصاراه لجعلها مناسبة ناجحة.

٣٣ - وأعرب عن الأمل في أن تؤيد الدول الأعضاء إدراج البند في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين، وقال إنه يود التأكيد بأن البند الجديد المطروح يختلف عن البند ٢٣ (''بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى''). وبرغم أن الأمرين متكاملان فإن البند القائم يركِّز على السلم والأمن بينما يركِّز البند الجديد على التنمية. أما الخطوة الأولى فينبغي أن تكون وضع مشروع لقرار يمكن أن يستند إلى تقرير فرقة عمل الأمم المتحدة

المشتركة بين الوكالات المعنية بالرياضة من أجل التنمية والسلام.

٣٤ - **السيد زيدان** (لبنان): قال إن وفده يؤيِّد إدراج البند ١٦٤ في جدول أعمال اللجنة الثامنة والخمسين لأنه فريد في بابه وهو لا يقتصر على تعزيز ثقافة للسلام في طول العالم وعرضه ولكنه يعزِّز التنمية كذلك.

٣٥ - **السيد دانغوي ريواكا** (غابون): أعرب عن تأييد وفده لمبادرة تونس للأسباب التي أعربت عنها بالفعل الوفود الأخرى.

٣٦ - **السيد ريكيخو غوال** (كينيا): أعرب عن تأييد وفده إدراج البند ١٦٤ في جدول أعمال اللجنة الثامنة والخمسين لأن التربية البدنية والرياضة تلعبان دوراً مركزياً في التنمية الاجتماعية وفي التضامن والسلام والتعاون والتفاهم بين الشعوب.

٣٧ - **السيد بن مهيدى** (الجزائر): أعرب عن تأييد وفده اقتراح تونس بإدراج بند في جدول الأعمال بشأن سنة دولية للرياضة والتربية البدنية معرباً عن الأمل في أن تؤيِّد الوفود الأخرى هذه المبادرة.

٣٨ - **السيد رشدي** (مصر): شكر تونس على المبادرة بإدراج بند بشأن سنة دولية للرياضة والتربية البدنية في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين معرباً عن الأمل في أن تلقى تأييداً من جانب الوفود الأخرى.

٣٩ - انسحب كل من السيد هيلغ (سويسرا)، والسيد زيدان (لبنان)، والسيد دانغوي رواكا (غابون)، والسيد لاكيخو غوال (كوبا)، والسيد بن مهيدي (الجزائر)، والسيد رشيد (مصر).

٤٠ - **السيد فان دن بيرغ** (هولندا): قال إن وفده يؤيِّد إعلان سنة دولية للرياضة والتربية البدنية على نحو ما اقترحته تونس. ومع ذلك فلأن اللجنة مسؤولة عن ضمان فعالية سير أعمال الجمعية العامة فهو يتساءل عن كيفية تعاملها مع الاقتراح وبصورة أدق ما إذا كانت إضافة بند إلى جدول الأعمال هي أنسب نهج يُتبع في هذا الشأن ذلك لأن إضافة مسألة إلى جدول الأعمال أمر سهل لكن الأصعب هو معالجة المسألة بحيث يمكن حذفها من جدول الأعمال. والبند ٢٣ (''بناء عالم أفضل يسوده السلام من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى'') يعالج بالفعل الرياضة وهو من الاتساع بحيث يكفي لكي يشمل اقتراح تونس أما التمييز بين ربط الرياضة بتعزيز السلم والاستقرار وربط الرياضة بتعزيز التنمية فهو أمر مصطنع للغاية. والمناقشات الحالية في المنظمة اتجهت إلى الربط بين السلم والاستقرار والتنمية بدلاً من الفصل بينها وعليه فهو يقترح معالجة الاقتراح في إطار البند ٢٣ لا عن رغبة في انتقاد المبادرة ولكن عن رغبة في أن يرى اللجنة وهي تنهض بمسؤولياتها بأفضل طريقة ممكنة.

٤١ - **الرئيس**: قال إن تعليقات ممثل هولندا سوف يتم أخذها في الاعتبار الواجب.

٤٢ - **السيد أندريا ناريفيلو - رضوى** (مدغشقر): قال إن وفده يؤيِّد اقتراح تونس بإدراج بند في جدول الأعمال بشأن سنة دولية للرياضة والتربية البدنية.

٤٣ - **السيدة ماهوفي** (الكاميرون): أعربت عن تأييد وفدها للاقتراح واتفاقها مع تفسير الوفد التونسي للأسس التي يستند إليها الاقتراح.

٤٤ - **السيد ماكلويد** (المملكة المتحدة): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل هولندا.

٤٥ - **السيد كومونتشيك** (الجمهورية التشيكية): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل هولندا وخاصة إشارته إلى أن اقتراح تونس يمكن تغطيته في إطار البند ٢٣.

٤٦ - **السيد ساريفا** (فنلندا): قال إن وفده يتفق مع الآراء التي أعرب عنها ممثل هولندا وإذا ما تم في نهاية المطاف إضافة بند منفصل على جدول الأعمال فلسوف يكون مرشحاً بوضوح للجمع بينه وبين البند ٢٣ وربما سيكون من واجب اللجنة أن تفكر بإمعان قبل إضافة بند إلى جدول الأعمال يرتبط بوضوح مع بند آخر.

٤٧ - **الرئيس:** قال إنه يفهم أن اللجنة ترغب في تأجيل مناقشة المسألة بما يتيح وقتاً لإجراء المزيد من التشاور.

٤٨ - وقد تقرَّر ذلك.

البند ١٦٥ (مركز المراقب لدى الجمعية العامة للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية)

٤٩ - **الرئيس:** قال إن إدراج البند اقترحه كل من الاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في الوثيقة A/58/143، وأن ممثل كازاخستان طلب المشاركة في مناقشة البند طبقاً للقاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

٥٠ - بناءً على دعوة الرئيس اتخذ السيد كازيخانوف (كازاخستان) مكانه عند مائدة اللجنة.

٥١ - **السيد قاضي خانوف** (كازاخستان): تكلَّم باسم الأعضاء الخمسة للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية (الاتحاد الروسي، بيلاروس، طاجيكستان، قيرغيزستان وكازاخستان) فقال إن الجماعة التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق موقَّع في أستانا يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وسُجِّلت لدى الأمم المتحدة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ هي منظمة اقتصادية دولية تهدف إلى إنشاء حد جمركي خارجي مشترك وسياسة اقتصادية خارجية واحدة وهيئة وحيدة للتعريفات والأسعار وغير ذلك من ملامح سوق مشتركة.

٥٢ - وأوضح أن الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية تشكلت من أجل دفع عملية بناء الاتحاد الجمركي القائم ليصبح منطقة اقتصادية واحدة وتنسيق دمج الدول أعضاءها في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري العالمي. ولسوف تحقق أهدافها من خلال مساعدة دولها الأعضاء على التحول في نظمها الاجتماعية - الاقتصادية بطريقة متناسقة مع الإفادة من إمكاناتها الاقتصادية.

٥٣ - ومضى يقول إن زيادة التعاون فيما بين الحكومات في مسائل التجارة والجمارك وسياسات النقل وقوانين الهجرة وتنظيم العملة وبناء سوق واحدة للطاقة وغير ذلك من الميادين قد أدت إلى تحسين في المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية في الدول أعضاء الجماعة المذكورة.

٥٤ - وخلُص إلى القول بأنه على النحو الموضح في الرسالة التفسيرية من الجماعة (المرفق الأول للوثيقة A/58/143) فقد طلبت الجماعة مركز المراقب لدى الجمعية العامة من أجل جعل التعاون مع الأمم المتحدة أكثر انتظاماً واتساقا فيما يحقق مصالح مواصلة إقرار السلم والأمن والجهود المشتركة المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي معرباً عن الأمل في أن يتم تلبية طلب الجماعة.

٥٥ - انسحب السيد **قاضي خانوف**.

٥٦ - قرَّرت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

٥٧ - **الرئيس:** قال إن إدراج البند ١٦٦ المعنون "مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة" اقترحها عدد من الدول الأعضاء في الوثيقتين A/58/197 وAdd.1 وأن ممثل غامبيا طلب أن يخاطب اللجنة في المسألة بموجب القاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

٥٨ - بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ السيد غري-جونسون (غامبيا) مكانه عند مائدة اللجنة.

٥٩ - **السيد غري-جونسون** (غامبيا): تكلّم باسم كلٍ من بالاو، بليز، بوركينا فاصو، تشاد، توفالو، جزر سليمان، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سان تومي وبرنسيبي، السلفادور، السنغال، سوازيلند، ملاوي ونيكاراغوا فطلب إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال. وعملاً بالقاعدة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة استرعى الانتباه إلى الوثيقتين A/58/197 وAdd.1 وقد احتوتا مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

٦٠ - وقال إنه في حقبة من زيادة الوعي بشرور الإرهاب، تدعو الحاجة إلى تقوية التعاون فيما بين الدول، كما يحتاج الأمر إلى إجراءات جماعية لإدارة البيئة بما في ذلك الموارد البحرية والغلاف الجوي مع تعزيز التنمية المستدامة، وكفالة أن تصبح البلدان التي يرجَّح أكثر من غيرها أن تسبب دماراً بيئياً من خلال نظمها المتقدمة للإنتاج الصناعي، مسؤولة عن الإجراءات التي تتخذها وأخيراً فإن العولمة تفرض وضع القواعد وتطوير المعايير الملزمة لجميع الدول التي تتبادل التجارة.

٦١ - وأوضح أن تايوان هي البلد الوحيد المستبعد من الترتيبات الدولية الرامية إلى تنظيم تصرفات الدول بشأن المسائل العالمية التي تقع خارج نطاق ولاية منظمة التجارة العالمية. فعلى سبيل المثال عمدت منظمة الصحة العالمية إلى تأخير استجابتها إزاء مناشدة تايوان المساعدة خلال تفشي وباء سارس مؤخراً وذلك بسبب الضغوط السياسية المعتادة.

٦٢ - وفي القرن الحادي والعشرين، تشغل السيادة في غالب الأحيان موقعاً ثانياً بعد السياسة والاقتصاد أو الأمن. وفي القرية العالمية يصبح من صالح الجميع العمل معاً بروحٍ من العالمية التي أُنشئت على أساسها الأمم المتحدة أما تايوان فهي لاعب مهم على ساحات التجارة والتنمية والنقل والتمويل كما أن سكان تايوان شعب محب للسلام وبرغم التمييز الذي صادفوه فقد حقّقوا المركز السابع عشر بين أكبر اقتصادات العالم والمركز الخامس عشر من حيث حجم التجارة في العالم.

٦٣ - ومضى يقول إن من قبيل التمييز حرمان سكان تايوان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة من المكان الذي يستحقونه في المجتمع الدولي وحتى برغم أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي يقال أنه ينص على تبرير رفض منح مقعد في الأمم المتحدة لتايوان إلا أن القرار لم ينص في واقع الأمر على عدم جواز انضمامها فتايوان ليست ولم تكن في يومٍ من الأيام إقليماً من أقاليم جمهورية الصين الشعبية باعتبار أن إنشاء الجمهورية الأخيرة تم في عام ١٩٤٩ وحيث أن جانبي مضيق تايوان كانا يحكمان بصورة منفصلة. والطرف الوحيد الذي يمكن أن يتكلم باسم شعب تايوان أو يمثله لدى الأمم المتحدة أو في أي محفل آخر هو حكومة جمهورية الصين الشرعية المنتخبة ديمقراطياً. وعلى ذلك فهو يحث على إدراج بند تكميلي بشأن مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة لإدراجه في جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

٦٤ - انسحب السيد غري-جونسون (غامبيا).

٦٥ - **السيد وانغ ينغفان** (الصين): قال إن عدداً قليلاً من البلدان عاودت إثارة ما يسمى بـ ''مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة'' بهدف خلق صينين أو ''صين واحدة وتايوان واحدة'' في المنظمة. وأعرب عن شجب حكومته القوي لمثل هذا التدخل السافر في الشؤون الداخلية للصين ومعارضتها الحازمة إدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الجمعية العامة.

٦٦ - ومضى يقول إن هناك صين واحدة فقط وتايوان تشكل جزءً منها، وأن إعلان القاهرة لعام ١٩٤٣ وكذلك إعلان بوتسدام لعام ١٩٤٥ أكّدا سيادة الصين على تايوان بموجب القانون الدولي وأن ١٦٠ بلداً تقيم علاقات

دبلوماسية مع الصين وجميعها تعترف بمبدأ ''الصين الواحدة''، كما أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي تم اتخاذه بأغلبية ساحقة في عام ١٩٧١ حلَّ مشكلة تمثيل الصين في الأمم المتحدة على الأسس السياسية والقانونية والإجرائية. ومنذ استعادة حقوقها المشروعة، فقد عملت حكومة الصين على كفالة أن تفيد أنشطة المنظمة ووكالاتها المتخصصة جميع الصينيين بمن فيهم أهل تايوان.

٦٧ - وليس من سبيل لأن تسمح أي دولة ذات سيادة لواحد من أقاليمها أو مقاطعاتها بالمشاركة في الأمم المتحدة باعتبارٍ أن كيان الدولة شرط للعضوية وعليه فإن تايوان لا تستحق المشاركة في المنظمة تحت أي اسم ولا بأي ذريعة على نحو ما يتبدى في رفض المكتب الاقتراح بإدراج البند ذي الصلة في جدول أعمال كل جمعية عامة منذ عام ١٩٩٣.

٦٨ - وأوضح أن مسألة تايوان مسألة داخلية للصين وثَمَّة حل مبكر لمسألة تايوان يتمثل في الفكرة المبتكرة التي تقول بـ ''إعادة التوحيد سلمياً وبلد واحد ونظامان'' وذلك طموح يشارك فيه الصينيون كافة في الداخل والخارج وتم تنفيذه في هونغ كونغ وماكاو على السواء. وبعد إعادة التوحيد سوف تصبح تايوان قادرة على الاحتفاظ بنظامها الاجتماعي القائم والتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي كما سوف ينضم أهلها إلى مواطنيهم بالبر الرئيسي في ممارسة حق إدارة الصين وتقاسُم مكانتها المرموقة في المجتمع الدولي كما سيصبح من حقهم المشاركة في أنشطة المنظمات الدولية كجزء من الوفد الصيني.

٦٩ - وذكر أن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أمور يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. ثم وجَّه الشكر إلى العدد الغفير من الوفود التي أيَّدت مبدأ ''صين واحدة'' معرباً عن الاعتقاد بأن المكتب سوف يرفض مرة أخرى إدراج البند ١٦٦ في جدول الأعمال.

٧٠ - **الرئيس:** قال إن عدداً من غير الأعضاء من مقدمي الاقتراح طلبوا الاشتراك في مناقشة البند طبقاً للقاعدة ٤٣ من النظام الداخلي. وفضلاً عن ذلك هناك عدد من غير الأعضاء ومن غير مقدمي الاقتراح طلبوا المشاركة أيضاً وأضاف إنه إذا لم يسمع اعتراضاً فلسوف يفهم أن الأعضاء يوافقون على تجاوز القاعدة ٤٣ من النظام الداخلي.

٧١ - وقد تقرَّر ذلك.

٧٢ - بناءً على دعوة الرئيس، اتخذ أماكنهم عند مائدة اللجنة كل من السيد أبيبي (أثيوبيا)، السيد بوكالاندرو (الأرجنتين)، السيدة منديز (أسبانيا)، السيد فرهادي (أفغانستان)، السيدة ايزاتا (أنغولا)، السيد بوفا (باراغواي)، السيد كيوتا (بالاو)، السيد ليزلي (بليز)، السيد كافاندو (بوركينا فاصو)، السيد نتيتودوي (بوروندي)، السيد لاوتيغيلونديجي (تشاد)، السيد نيل (جامايكا)، السيد بن مهيدي (الجزائر)، السيد جينو (جزر سليمان)، السيد كابيللي (جزر مارشال)، السيد عبيد (الجمهورية العربية السورية)، السيد كيم شانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، السيد ايليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، السيد كتكهون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، السيدة ندهلدفو(جنوب أفريقيا)، السيد يحيى (جيبوتي)، السيد غريجوار (دومينيكا)، السيد فريرا (سان تومي وبرنسيبي)، السيدة ماهندران (سري لانكا)، السيد مانيس (السودان)، السيد مامبا (سوازيلند)، السيد بيمنتيل (شيلي)، السيدة نيسيتش (صربيا والجبل الأسود)، السيد ديالو (غينيا)، السيدة سيدنيورديس (فنزويلا)، السيد زاخيوس (قبرص)، السيد قاضي خانوف (كازاخستان)، السيد جانغوني بي (كوت ديفوار)، السيد ستانغنو أوغارتي (كوستاريكا)،

السيد اوكيو (الكونغو)، السيد المنصور (الكويت)، السيد رشدي (مصر)، السيد أغويلارزنسر (المكسيك)، السيدة هوري اغاروال (موريشيوس)، السيد شيدومو (موزامبيق) والسيد ثابا (نيبال).

٧٣ - **السيد قاضي خانوف** (كازاخستان): قال إن كازاخستان تعارض بقوة إدراج البند في جدول الأعمال وتؤيِّد تمام التأييد جهود حكومة جمهورية الصين الشعبية تأمين سيادة بلدها ووحدته الإقليمية فهذه الحكومة هي الممثل الشرعي الوحيد لجمهورية الصين الشعبية كما أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) حلّ مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة على الأسس السياسية والقانونية والإجرائية وفضلاً عن ذلك فإن هذه مسألة داخلية تستطيع حكومة الصين وشعبها حلها بأنفسهم.

٧٤ - **السيد المنصور** (الكويت): قال إن من الواضح من قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين وأي محاولة لإعادة طرح المسألة تشكل انتهاكاً سافراً للقرار وللميثاق وتتعارض مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهناك صين واحدة وشعب صيني واحد وحكومة صينية واحدة تتخذ مقرها في بيجين وعلى ذلك فإن وفده يعارض إدراج البند التكميلي.

٧٥ - **السيد غاتيلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته ما زالت تؤيد سيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها وأن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) عمل على تسوية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة وليس من حاجة لإعادة مناقشة المسألة وعليه فهو يعارض إدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الجمعية العامة.

٧٦ - **السيدة تسنيم** (بنغلاديش): قالت إن هناك صيناً واحدة فقط وأن مسألة تايوان هي مسألة داخلية يتم تسويتها من خلال الدولة العضو المعنية كما أن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) حلّ مسألة تمثل الصين في الأمم المتحدة من حيث الأسس السياسية والقانونية والإجرائية ولن يكون من صالح المنظمة إعادة فتح المسألة وعلى ذلك فإن وفدها يرفض الاقتراح.

٧٧ - **السيد بوكالاندرو** (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين كانت من أوائل الدول في إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية وقد أيَّدت اعتماد القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) لصالح العدالة ومن باب الاحترام لمبدأ السلامة الإقليمية، كما أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين وما تايوان إلا جزء لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية وعليه فهو لا يستطيع أن يؤيد إدراج البند.

٧٨ - **السيد كيمشانج غوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لعموم الصين في الأمم المتحدة وأن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) حلّ المسألة على مدى الثلاثين عاماً الماضية ولكن بمحاولاتها المتوالية الحصول على العضوية، فإن تايوان تسعى إلى أن تفرض الشرعية على مبدأ ''صينتان'' وخلق انقسام دائم في المنظمة وهذا جهد يتنافى مع روح القرار ومع الميثاق ومع رغبة الشعب الصيني لإعادة التوحيد وعليه فهو يعارض أي تدخل من هذا القبيل في الشؤون الداخلية للصين ويعارض الاقتراح المطروح.

٧٩ - **السيد زاخيوس** (قبرص): قال إن وفده لا يؤيد إدراج البند المقترح بحكم التزام حكومته بمبادئ السيادة والوحدة الإقليمية للدول وبمبدأ ''صين واحدة'' كما أن القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أقر بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني.

٨٠ - **السيد ديالّو** (غينيا): قال إن اعتماد القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) بأغلبية كاسحة أدى إلى تسوية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة مرة وإلى الأبد وكانت غينيا واحدة من أسبق البلدان في أفريقيا جنوبي الصحراء في إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية التي تمثل أحد مقدمي المساعدة الرئيسيين للبلدان النامية وعليه يدين وفده بقوة الاقتراح الذي يشكل تدخلاً سافراً في شؤون دولة ذات سيادة انتهاكاً للميثاق وهناك صين واحدة وقد كانت تايوان دائما جزءاً منها.

٨١ - **السيد شيدومو** (موزامبيق): قال إن هناك صيناً واحدة وأن تايوان جزءٌ من جمهورية الصين الشعبية وأي محاولات لإثارة ما يسمى بمسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة ليس لها إلا هدف وحيد يتمثل في خلق صينتين أو ''صين واحدة وتايوان واحدة'' وذلك انتهاك لمبدأ ''صين واحدة'' الذي يلقى اعترافاً على نطاق واسع من جانب المجتمع الدولي. وقد كانت تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين منذ الأزل والمحاولات السنوية لتحدي سلامة القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) هي هجوم على مصداقية الأمم المتحدة وعليه فهو يعارض إدراج البند.

٨٢ - **السيد ماهندران** (سري لانكا): قال إن وفده يؤيِّد الموقف الذي تتخذه جمهورية الصين الشعبية ويناشد شعب تايوان الإصغاء إلى إخوتهم عبر المضيق وتسوية المسألة بينهم وبين بعضهم البعض بدلاً من طرحها على ساحة دولية ولا ينبغي إدراج البند في جدول الأعمال.

٨٣ - **السيد يحيى** (جيبوتي): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) قد سوَّى المسألة بصورة حاسمة وهناك صين واحدة وجمهورية الصين الشعبية هي ممثلها الوحيد. وعليه فهو يعارض إدراج البند الذي من شأنه أن يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية.

٨٤ - **السيد نيل** (جامايكا): قال إن أحكام ومبادئ الميثاق تتطلب احترام السلامة الإقليمية والسيادة للدول الأعضاء وترى حكومته أن المسائل المتصلة بتايوان مسائل داخلية وتدخل ضمن سيادة جمهورية الصين الشعبية وحثَّ الأعضاء على مواصلة الالتزام بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) في التعامل مع تمثيل الصين معرباً عن معارضة حكومته إدراج البند.

٨٥ - **السيد لوتيجيلوندجي** (تشاد): أشار إلى أن جمهورية الصين (تايوان) كانت دولة عضواً مؤسساً وموقِّعاً على الميثاق وعضواً فعَّالاً حتى صدور قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وقال إنه فيما يعترف القرار بجمهورية الصين الشعبية من خلال إعطائها مقعداً في الأمم المتحدة إلا أنه لا يذكر صراحة أن تايوان جزء من إقليمها الوطني أو أن جمهورية الصين الشعبية تمثل شعب جمهورية الصين.

٨٦ - وفضلاً عن ذلك فإن جمهورية الصين ظلت دولة ذات سيادة منذ عام ١٩١٢ أي بفترة طويلة قبل مولد جمهورية الصين الشعبية وكانت تتمتع بالسيادة ضمن حدودها الإقليمية حالياً منذ عام ١٩٤٥ وعلى المنظمة أن تراعي هذه العوامل التاريخية والسياسية فيما يتعلق بالوضع الملتبس المتصل بجمهورية الصين.

٨٧ - وأحال إلى الميثاق قائلاً إن وفده يتساءل ما معنى ما تعطيه الجمعية العامة لمفهومها عن العالمية والعولمة عندما تطبق معايير مزدوجة على تايوان فضلاً عن أن استبعاد تايوان من جهود الأمم المتحدة في مجالات السلام والصحة والفقر وغير ذلك من التحديات التي تواجه الإنسانية أمر مجحف ومبدد للطاقات، ولا سيما لأن هذه التحديات تتطلب التعبئة الكاملة لجميع الموارد العالمية. وذكر أن تايوان تتمتع بموارد اقتصادية وتقنية وصناعية وتكنولوجية ترغب في مقاسمتها وأنها تمتلك تجربة ديمقراطية وسياسية تؤهلها لتحمل التزاماتها

كعضو في المجتمع الدولي فضلاً عن أن تايوان تشارك بالفعل في التعاون المتعدد القطاعات مع كثير من البلدان والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في كل أنحاء العالم وهي حريصة كل الحرص على أن تفعل المزيد في هذا المضمار.

٨٨ - وخلُص إلى القول بأن وفده يوصي على هذا الأساس بإعادة ضم جمهورية الصين في تايوان للأمم المتحدة باعتبار أن تايوان كعضو سوف تمثل بطبيعة الحال شعب تايوان فقط.

٨٩ - **السيد رشدي** (مصر): وصف مناقشة البند على مدار السنوات الاثنتي عشرة السابقة بأنها مضيعة للوقت وقال إن بلده يعارض بصورة مطلقة إدراجه في جدول الأعمال ويؤيد توصية الفريق العامل بشأن إعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة بأن هذه البنود ينبغي استبعادها من الإدراج بعد ثلاث سنوات إذا ما لم يتم اعتمادها، وقال إن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد لشعب الصين.

٩٠ - **السيدة هوري-أغاروال** (موريشيوس): قالت إن هناك صيناً واحدة وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين بأسرها، كما أن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة جرت تسويتها مرة وإلى الأبد باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وعلى ذلك فإن وفدها يعارض إدراج البند المقترح.

٩١ - **السيد كيتي خون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قرَّر الموقف المعروف جيداً لوفده بشأن المسألة قائلاً إن هناك صيناً واحدة فقط وتايوان هي جزء لا يتجزأ منها، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين وشعبها وعلى نحو ما فعله القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الصادر عن الجمعية العامة فقد سوَّت الجمعية المسألة ومن ثم فإن وفده يعارض إدراج البند.

٩٢ - **السيد عبيد** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يعارض إدراج البند وأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) قام بتسوية المشكلة وأن المحاولات لإدراج البند إنما تهدف إلى خلق صينتين ومن ثم تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وبما يخالف الميثاق. كما أن وفده ينظر إلى ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين لشعب الصين.

٩٣ - **السيد أبو طاهر** (المغرب): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أدى إلى تسوية حاسمة لمسألة تمثيل الصين من النواحي السياسية والقانونية والإجرائية وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني لدى الأمم المتحدة، وأن وفده يعارض بحزم إدراج البند الذي سينتهك مبدأ الوحدة الإقليمية المجسَّد في الميثاق.

٩٤ - **السيد بيمنتيل** (شيلي): قال إن وفده يؤيِّد فكرة صين واحدة وأن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة تمت تسويتها في عام ١٩٧١ عندما صدر القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦)، كما أن حكومته تعترف بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين لدى الأمم المتحدة وعليه فهي تعارض إدراج البند.

٩٥ - **السيدة سيدنَّاو رييس** (فنزويلا): قالت إن البند المقترح لا ينبغي إدراجه في جدول الأعمال وأن حكومة فنزويلا تعترف بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً وحيداً للشعب الصيني.

٩٦ - **السيدة منديز** (أسبانيا): قالت إن وفدها أوضح موقفه عدة مرات بشأن المسألة مؤكدة معارضة حكومتها إدراج البند.

٩٧ - **السيد أوكيو** (الكونغو): أعاد ذكر تأييد وفده لمبدأ الوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان

ذات السيادة وقال إن الصين بلد واحد لا ينقسم وتايوان جزء لا يتجزأ منه وأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال – ٢٦) الذي تم اعتماده بأغلبية كاسحة أدى إلى تسوية المسألة على الصعيدين القانوني والإجرائي. وعلى ذلك يعارض وفده إدراج البند كما تؤيد حكومته موقف جمهورية الصين الشعبية والآراء التي أعرب عنها ممثل مصر.

٩٨ – **السيد عليموف** (طاجيكستان): أعاد تأكيد تأييد وفده لسيادة جمهورية الصين الشعبية ووحدة أراضيها ومركزها القانوني الدولي وقال إن هناك صيناً واحدة فقط وتايوان جزء لا يتجزأ منها، وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي ممثلها الشرعي الوحيد وقد قامت الجمعية العامة بتسوية المسألة في قرارها ٢٧٥٨ (دال – ٢٦) ومن ثم فإن وفده لا يستطيع تأييد إدراج البند.

٩٩ – **السيد مللا حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بموجب قرار الجمعية العام ٢٧٥٨ (دال – ٢٦) فإن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة وأن حكومته تؤيد مبدأ ”صين واحدة“ كما تؤيد هدف الصين في إعادة التوحيد القومي ومن ثم فهو يعارض إدراج البند المقترح.

١٠٠ – **السيد إيليكا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أبدى معارضته للمحاولات الجديدة لإدراج البند الذي تراه حكومته مناقضاً لمبدأ الأمم المتحدة، في عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال – ٢٦). وقال إن بيجين هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصين.

١٠١ – **السيد فيريرا** (سان تومي وبرنسيبي): قال إن حكومته أنشأت علاقات حكومية دولية مع تايوان التي تتمتع باقتصاد قوي وحكومة ديمقراطية، وأن تايوان التي تضررت من جراء وباء سارس ما زالت مستبعدة من منظمة الصحة العالمية وأن حكومته لا تقبل مبدأ صين واحدة باعتبار أن حكومة تايوان تمثل شعب تايوان وأن وفده يؤيد اقتراح غامبيا.

١٠٢ – **السيد كابيلي** (جزر مارشال): قال إن حكومته تؤيد إدراج البند وأكَّد من جديد تأييده الكامل للمساعي المتواصلة من جانب شعب جمهورية الصين في تايوان المشاركة في الأمم المتحدة. وذكر إن تايوان دولة ذات سيادة وهي محبة للسلام وتقوم على أساس نيابي وتلتزم بحقوق الإنسان وهي على استعداد للوفاء بالالتزامات التي يرتبها ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن كونها عضواً إيجابياً وفعَّالاً في المجتمع الدولي ولا مبرر لاستمرار استبعادها منه. كذلك فإن الاستبعاد إنما ينتهك مبدأ العالمية المجسَّد في متن الميثاق. وفي ضوء الحاجة إلى تأكيد أن المنظمة هي مؤسسة عالمية بحق وشاملة لكافة الدول وقادرة على معالجة أمر السلم والأمن وغير ذلك من القضايا الشديدة الإلحاح فإن حكومته تحث جميع الدول الأعضاء على تنحية المصالح السياسية والاستراتيجية جانباً ودعم إدراج البند لصالح شعب جمهورية الصين.

١٠٣ – **السيد غريغوار** (دومينيكا): قال إن وفده انضم إلى الدول الأعضاء الأربع عشرة التي سعت إلى إدراج البند وأنه يؤيد الرأي الذي أعرب عنه وفد غامبيا على أساس أن تايوان ينبغي السماح بضمها إلى الأمم المتحدة في ضوء عالمية عضوية المنظمة والدور الذي تلعبه على ساحة إدارة شؤون العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأن استبعاد تايوان لعقود طويلة أمر مجحف.

١٠٤ – ومضى يقول إن اندلاع وباء سارس في مرحلة مبكرة من العام يدلل على الحاجة إلى استجابات سريعة ومتناسقة على الصعيد العالمي إزاء التهديدات الصحية والدور المحوري الذي لا بد وأن تؤديه كل دولة في الحفاظ

على الأمن الحيوي كما أن مساهمات تايوان في الصحة العالمية ينبغي على أقل تقدير أن تؤهلها للحصول على مركز المراقب في جمعية الصحة العالمية.

١٠٥ -وبرغم التحول في الأمم المتحدة نحو توسيع مشاركة المجتمع المدني العالمي في الأنشطة والمداولات التي تقوم بها المنظمة فإن المجتمع المدني التايواني تم استبعاده من مؤتمرات الأمم المتحدة، مما يخالف إيمان المنظمة بالمجتمع المدني ومن ثم فإن وفده يحث الأمم المتحدة على إعادة الاعتراف بالمنظمات المدنية والقطاع الخاص في جمهورية الصين في تايوان.

١٠٦ -وخلُص إلى القول بأن تايوان دولة حرة ديمقراطية محبة للسلام وهي تمثل الاقتصاد السابع عشر بين أكبر الاقتصادات العالمية ولها علاقات دبلوماسية كاملة مع ٢٧ دولة من أعضاء الأمم المتحدة فضلاً عن كونها عضواً فعَّالا في كثير من المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة التجارة العالمية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. كذلك فإن تطلعات مواطني جمهورية الصين تستحق الاعتراف والاهتمام من جانب الأمم المتحدة وعليه فإن وفده يحث على إدراج البند.

١٠٧ -**السيدة ننسيتش** (صربيا والجبل الأسود): أشارت إلى مبادئ سيادة الدول ووحدتها الإقليمية المجسَّد في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينطبق على جميع الدول وإلى أن أعضاء الأمم المتحدة يتألفون من دول مستقلة فقط فقالت إن المنظمة ليست المكان الملائم لتمثيل المقاطعات والأقاليم، وأن حكومتها إذ تلتزم بمقاصد ومبادئ الميثاق فهي تؤيد تأييداً كاملاً سياسة صين واحدة، كما أن كثيراً من الصكوك القانونية الدولية أضفت حقوق السيادة للصين على تايوان فضلاً عن أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) حلّ ما يسمى بمسألة تايوان وعليه يعارض وفدها إدراج البند.

١٠٨ -**السيد سوي** (ميانمار): قال إن وفده يؤيِّد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الصين الشعبية برفض اقتراح إدراج البند وأضاف أن هناك صيناً واحدة تمثلها جمهورية الصين الشعبية في حين أن تايوان هي جزء لا يتجزأ منها وأحال إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة فقال إن رأيه يرى أن البند انتهاك صارخ لمقاصد ومبادئ الميثاق وأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أدى إلى تسوية مسألة التمثيل وعليه فإن وفده يعارض إدراج البند ويؤيد موقف مصر.

١٠٩ -**السيد إيزاتا** (أنغولا): قال إن الفقرة ٤ من القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) تعترف بممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين الشرعيين الوحيدين في الأمم المتحدة وذكر أن أنغولا صديق قديم لجمهورية الصين الشعبية منذ حصول أنغولا على الاستقلال إلا أن حكومته تتمتع بعلاقات تجارية ممتازة مع تايوان كذلك ولكن علاقات الصين مع تايوان هي مسألة داخلية ومبادئ السيادة والوحدة الإقليمية لا بُد من أخذها في الاعتبار وتثق أنغولا في أن إدراج البند سيتم تأجيله.

١١٠ -**السيد مانيس** (السودان): لاحظ أن المحاولات الرامية لإدراج البند تتم برغم معارضة الأغلبية وأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) أقر بصورة حاسمة بأن ممثلي جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون لدى الأمم المتحدة وكفل صيانة الحقوق القانونية للصين طبقاً للميثاق. وفي ضوء ما سبق فإن حكومته تعارض بحزم إدراج البند.

١١١ -**السيد ثابا** (نيبال): قال إن وفده يرى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) قد اعترف بصورة قاطعة بجمهورية الصين الشعبية ممثلاً شرعياً وحيداً للصين لدى الأمم المتحدة وعليه فإن مسألة تمثيل تايوان تمت تسويتها و لم يعد وفده في موقف يتيح له الموافقة على الإدراج المقترح للبند في جدول أعمال الدورة الثامنة الخمسين.

١١٢ - **السيد بوفا** (باراغواي): قال إن وفده أوضح موقفه في رسالة تم تعميمها بوصفها الوثيقة A/58/355 وأن باراغواي تربطها علاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية كاملة مع تايوان وهي تنظر إلى تلك العلاقات بعين التقدير وتعتقد أن المسألة لا بُد من حلها على أساس مبدأ العالمية والقانون الدولي وأن المجتمع الدولي لم يعد بوسعه أن يتجنب التعامل مع هذه المسألة. وكعضو في منظمة يتمثل غرضها في حل المنازعات، فإن حكومته على ثقة من إمكانية إيجاد حل للمشكلة كما أنها تؤيد أيضاً إدراج البند.

١١٣ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن وفده يلتزم بمبدأ ''صين واحدة'' ويعتقد أن المسألة تم حسمها بصورة قاطعة في عام ١٩٧١ وعليه يعارض إدراج البند.

١١٤ - **السيد أبيبي** (أثيوبيا): قال إن وفده يرى أن مسألة تمثيل تايوان تم إغلاقها بصدور القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي حدَّد جمهورية الصين الشعبية لتكون الممثل الشرعي الوحيد لدى الأمم المتحدة وعليه فهو يعارض بشدة إدراج البند.

١١٥ - **السيد مامبا** (سوازيلاند): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا، وأوضح أن السنة الماضية كانت إحدى أصعب السنوات في تاريخ الأمم المتحدة ولكن المنظمة واجهت التحديات التي صادفتها وأن الملايين الثلاثة والعشرين في تايوان يتطلعون أيضاً إلى الأمم المتحدة من أجل تمثيلهم وعليها ألا تخيِّب أملهم، ولبلدهم الحق في العضوية ولا يرغب هذا البلد إلا في الوفاء بالتزاماته كعضو في المجتمع الدولي وهذه الرغبة ليست محاولة لخلق صينتين بل كانتا في واقع الأمر تُحكمان بصورة منفصلة منذ عام ١٩٤٩ ومن مصلحة جمهورية الصين الشعبية قبول تايوان في إطار حُسن الجوار.

١١٦ - **السيد مُبارز** (اليمن): قال إن الاقتراح بإدراج البند ظل يلقى الرفض باستمرار وأن اليمن ما زال يعارضه بل إن اليمن ذاته عانى من الانقسام ولا يرغب في الترويج له. وفضلاً عن ذلك فإدراج البند سوف يتعارض مع قبول جمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الوحيد للصين في الأمم المتحدة وسوف يفضي إلى توترات.

١١٧ - **السيد نيتوري** (بوروندي): قال إن وفده مقتنع بأن المسألة تمت تسويتها بالفعل بإصدار القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) وأن إدراج البند سوف يشكل انتهاكاً للسيادة الصينية ولمبدأ صين واحدة.

١١٨ - **السيد ليزلي** (بليز): قال إن استبعاد تايوان من عضوية الأمم المتحدة ينتهك مبادئ الميثاق في العالمية وتقرير المصير، وأن تايوان تلبي جميع معايير الدولة والعضوية وتربطها علاقات دبلوماسية كاملة مع ٣٠ بلداً فضلا عن درجة من العلاقة مع ١٤٠ بلداً وأن السيادة الصينية لن يلحقها ضرر بحال من الأحوال من جراء إدراج البند على جدول الأعمال بل على العكس فمثل هذا الإجراء سوف يدلِّل على احترام الميثاق وحقوق الإنسان لشعب تايوان.

١١٩ - **السيد جانغوني-بي** (كوت دي فوار): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومنها مثلاً القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) الذي تم اعتماده بأغلبية كبيرة وكان أن سوَّى مسألة تمثيل الصين. ويرى وفده أن المسألة ينبغي تسويتها بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان وعليه يعارض إدراج البند.

١٢٠ - **السيد فرهادي** (أفغانستان): قال إن حلَّ صينيتان'' أو ''صين واحدة - تايوان واحدة'' تم رفضه منذ ٣٢ سنة باعتماد القرار ٢٧٥٨ (دال - ٢٦). وأوضح أن أفغانستان تربطها حدود مشتركة مع الصين وظلت على علاقات طيبة مع ذلك البلد على مدار ٥٤ عاماً والاقتراح بحل سلمي

يقضي ببلد واحد ونظامين على غرار الترتيبات التي تمت فيما يتعلق بغونغ كونغ وماكاو وينبغي النظر فيه بجدية كما يؤيد وفده البيان الذي أدلى به ممثل مصر.

١٢١ - **السيد أغيلار زينسير** (المكسيك): قال إن وفده يؤيِّد إصلاح أعمال الأمم المتحدة ويؤيِّد كذلك الوحدة الإقليمية والسيادة للصين ويرى أن إدراج البند لن يتفق مع تلك المبادئ وليس من سببٍ للطعن في القرار الذي تم اعتماده بالفعل في هذا الموضوع.

١٢٢ - **السيد جينو** (جزر سُليمان): قال إن وفده يؤيِّد بيان غامبيا وأن الأمم المتحدة تم إنشاؤها لكي تخدم جميع الشعوب ولا ينبغي أن تستبعد أي دولة أو بلد. ومع ذلك فعلى مدار سنوات ظل طلب تايوان للعضوية موضع تجاهل متعمد فيما يُحرم شعبها من حقوقه الأساسية بموجب الميثاق. وقد عانوا التمييز في تلقي المساعدة من الأمم المتحدة وجاءت تأخيرات مساعدة منظمة الصحة العالمية لتايوان خلال اندلاع وباء سارس كأحدث الأمثلة على ذلك.

١٢٣ ومضى يقول إن من الحقائق التي لا تنكر أن تايوان دولة ديمقراطية ذات سيادة وهي تتمتع بنظم شفافة وحيوية وتقدمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقوم بصورة منفصلة ومستقلة تماماً عن جمهورية الصين الشعبية. أما قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (دال - ٢٦) فلا يعالج سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وليس سيطرتها أو سيادتها على تايوان. ومواطنو تايوان ملتزمون التزاماً عميقاً بحقوق الإنسان وهم على استعداد للوفاء بالتزاماتهم الدولية بموجب الميثاق ومساهماتهم المؤكَّدة إلى المجتمع الدولي أمر معروف جيداً.

١٢٤ - وأوضح أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، لا بُد وأن ترقى إلى مستوى المُثل العليا والمبادئ التي تقوم عليها، وأن طلب تايوان للعضوية في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ظل مطروحاً على المجتمع الدولي على مدى عقد من السنوات ولا ينبغي تجاهله بعد ذلك. فتايوان تستحق العضوية في الأمم المتحدة وهي ترغب في تقاسم تجربتها الإنمائية والمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي أن تصبح شريكاً متساوياً لبناء الثقة والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعليه فهو يحث الأمم المتحدة على أن تتعامل مع هذه المسألة بصورة إيجابية.

١٢٥ - **السيد استغانو أوغارتي** (كوستاريكا): حثّ أعضاء اللجنة على تأييد طلب إدراج البند. وقال إن الجمعية العامة وافقت في عام ١٩٧١ على ضم وفد جمهورية الصين الشعبية وكان ذلك هو القرار السليم لأنه عزَّز مبدأ العالمية. ونفس المبدأ ينبغي تطبيقه على تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة فهذا البلد يمكن أن يسدي مساهمة قيِّمة لأعمال المنظمة وقد ظل على مدار سنوات كثيرة عضواً فعالاً ومشاركاً فعَّالاً في جميع أنشطتها ونهض بمسؤولياته كعضو دائم العضوية في مجلس الأمن بصورة فعَّالة. ومنذ عام ١٩٧١ ظلت جمهورية الصين (تايوان) تبني روابط وثيقة ومثمرة مع شعوب وحكومات العالم من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

١٢٦ - وخلُص إلى القول بأن الموقف المبدئي الذي اتخذه وفده يولي الاعتبار للدور المعترف به الذي تلعبه جمهورية الصين الشعبية في الشؤون الدولية ووفقاً لروح العالمية تؤيد كوستاريكا تمثيل كلتا الحكومتين في المنظمة.

١٢٧ - **السيدة ندهلوفو** (جنوب أفريقيا): قالت إن جنوب أفريقيا فيما بعد نظام الفصل العنصري (الأبارثيد) أنشأت علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية وأنهت علاقاتها مع تايوان وكانت تلك إشارة إلى رأيها بأن المسألة داخلية وينبغي حلها بين هذين الطرفين وعليه فجنوب أفريقيا لا تستطيع تأييد إدراج البند.

١٢٨ - **السيد تيجاني** (الكاميرون): قال إن وفده يتخذ موقفاً معروفاً جيداً ويقضي بأن القرار الصادر في عام ١٩٧١ ما زال يحتفظ بأهميته إذ أدى إلى تسوية المسألة بصورة حاسمة وعليه فهو يعارض إدراج البند.

١٢٩ - **السيد كويوتا** (بالاو): قال إن وفده يطلب إدراج البند كاعتراف بأن تايوان استطاعت أن تلبي، بل وفاقت، جميع متطلبات العضوية، وأن شعب تايوان البالغ ٢٣ مليون نسمة تعرَّض للتهميش والاستبعاد من صنع القرار في المجتمع الدولي لوقت طويل للغاية، في حين أن تايوان لديها القدرة والاستعداد لإسداء مساهمة إيجابية للمنظمة ولسوف يكون من الظلم استبعادها بعد ذلك.

١٣٠ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): قال إن عدم النظر في طلب تايوان العضوية ينتهك المادة ٤ من الميثاق وفي عصر العولمة لم يعد ممكناً السماح ببقاء بلدٍ فريسة للتهميش وعليه يؤيِّد وفده إدراج البند.

١٣١ - **السيد فال** (السنغال): قال إن وفده يؤيد بيان غامبيا وأن جمهورية الصين (تايوان) كانت عضواً مؤسساً للأمم المتحدة وعضواً في مجلس الأمن، ولسوف تواصل مساعدة البلدان النامية في مجالات الزراعة والطب والتنمية فضلاً عن أن مساعدتها خلال وباء سارس الذي اندلع مؤخراً كانت لها قيمتها. وأما فسح المجال لعضوية جمهورية الصين (تايوان) فلن يؤثر على مركز جمهورية الصين الشعبية ولن يكون من شأنه سوى إغناء المنظمة من خلال هذا الإجراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥